او الاذن فيه سواء في ذلك الهبة من الاب او غيره على الاصح لكن الاب والجد يتوليان طرفي الايجاب والقبول بخلاف غيرهما فاذا وهب للصغير ونحوه وفي معنى ما قبل له الحاكم وانما صدق الاب بيمينه في انه لم يملكه لها اذا ادعته لان الاصل بقاء الجهاز على ملكه حتى يعلم انه قاله عن ملكه الى ملكها فاذا لم يعلم حكم ببقاء ملكه وهذا في نوع جهزه بمثله اما اذا اصدق بالنسبة اليها لزم تصديقه بالنسبة الى ما قبل بالاولى فاذا ماتت وادعى الزوج ان له في تلك الاسعة الربع او النصف وانكر الاب كونها ملكا لها صدق بيمينه ولم يثبت للزوج حق في تلك الاسعة ان وافق الاب على انها كانت له وادعى انه وهبها لبنته وكذا لو كذا اذا اقام الاب بينة على انها له قبل ان يجهز بها بنته اما اذا انكر كونها ملكا للاب قبل التجهيز ولا بينة صدق الزوج بيمينه فاذا حلف كانت تركة وورثها عنها الزوج وغيره مما افتى به القفال لا ينافيه فانه ذكر في السؤال عن القاضي بل هو موافق له لان القاضي لم يجعل نقله الجهاز معها الى دار الزوج مقتضيا لملكها وانما جعل المقتضي لذلك اقراره بقوله هذا جهاز ابنتي فتملكه حينئذ بذلك لانه اقر لها بالملك واما مجرد نقله الاسعة الى بيت زوجها بنفسه او بوكيله فلا عبرة به بل هو باق على ملكه فاذا ادعته هي او زوجها بعد موتها وادعى انه باق على ملكه ولم يثبت قوله هذا جهازها او ملكها اولها صدق بيمينه لما مر في كلام القفال فما قاله القاضي موافق لما قاله القفال اما ما ذكره السابق عن الكافي فصاحب الكافي لم ينقله من عند نفسه وانما نقله عن القفال وعبارته عنه لو اشترى حليا او ديباجا لزوجته وزينها به لا يصير ملكا لها وفي الولد الصغير يصير ملكا له انتهت وبما مر عن القفال يعلم رد نقل هذا عنه فان صح عنه فهو اما اختيار له خارج عن المذهب واما جواب عنه وذلك لان الذي صح عنه فيما سبق وهو صريح في انه لا يكفي بالفعل بل لا بد من اللفظ في هبة الوالد وغيره ومما يضعف قول الشيخين في الروضة واصلها لو غرس شجرا وقال عند غرسه اغرسه لطفلي لم يملكه الطفل بذلك فان قال جعلته له واكتفينا باحد الشقين من الوالد اي وهو القول الضعيف ملكه لان هبته له على هذا القول لا تقتضي قبولا